التمييز على أساس النوع وأثره في مشاركة المرأة في التنمية
مقاربة بين النوع والتنمية

د. سعاد ناجي الزريبي
كلية الآداب ـ جامعة طرابلس

المقدمة:

زاد الاهتمام بموضوع وقضايا التمييز على أساس النوع الاجتماعي وخاصة في انعكاساته على أداءات التنمية البشرية المستدامة، حيث حظي مفهوم التنمية باهتمام كبير من قبل المتخصصين والباحثين لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .[1]

فالتمييز ضد المرأة،ظاهرة مشتركة في كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهي ظاهرة تضرب بجذورها في أعماق الثقافات في جميع أنحاء العالم،إلى حد أن الملايين من النساء، تعتبرنه حقيقة من حقائق الحياة ".[2]

ويمكن التأكيد على أن التمييز ضد المرأة على أساس النوع من القضايا الشائعة في أغلب المجتمعات الإنسانية، إلا أنها تبدو أكثر وضوحاً في المجتمعات العربية قياساً بغيرها من المجتمعات، ويعود ذلك في أغلب الأحيان إلى أن معظم المجتمعات العربية تعطي مكانه خاصة للذكر، وتخصه بمميزات لا تحصل عليها الأنثى، حيث تعامل على أنها الأضعف، والأقل قدرة، والأدنى مكانة، ويتجلى ذلك من خلال النظرة الدونية للمرأة، وفي

---

(1) علي الهادي الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة طرابلس،1999م، ص61 .

(2) Johnson، 1997. Gate ، An Issue of Human in ; Violence Against Women''
: office of Women in ، C، D، Gender Action I(u) : 1-4 Washington،Development
united States Agency for International. Development.،Development

ثانياً عمليات التنشئة الاجتماعية المحكومة بعادات، وتقاليد، وثقافة خاصة تشيع فكرة النقص الأنثوي، وتكرس ثقافة القهر، والتمييز بين الجنسين، فعمليات التمييز التي تتعرض لها المرأة في المجتمع والأسرة تستمد قوتها من خلال نسق القيم والمعايير التي تعظم سلطة الذكور وتعلي من مكانتهم على حساب تبخيس الإناث وتبعيتهم وتستمد هذه القيم والمعايير شرعيتها من الثقافة السائدة، والتراث الشعبي، والديني.([1]) فعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها أغلب المجتمعات الحديثة، والتي كان لها عظيم الأثر في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى نسق القيم الاجتماعية والثقافية، أو على مستوى البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات إلا أن"العلاقات القائمة داخل الأسرة والمجتمع لازالت ترتبط ببناء القوة التقليدي الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والأسرة بشكل خاص".([2]) وتعتمد فكرة النوع على مبدأ الاختلاف في الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة والذي قد يكون نتاج معايير اجتماعية قد تؤثر على تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويركز هذا الاتجاه في دراسات النوع على طرح لاهتمام بالنوع في إطار رؤية دولية لقضايا التنمية على المستوي الدولي، حيث أن تقارير التنمية البشرية والتي بدأت منذ عام 1990م تحدد مسألة النوع كمقياس ومؤشر لحالة التنمية في المجتمع ويستند هذا المقياس إلى عدد من الأبعاد عن حالة المرأة في مجالات التعليم والصحة والمشاركة السياسية مقارنة بالرجل. ومنذ ذلك التاريخ فإن التقارير تعتبر ان مقياس التمكين للمرأة هو أحد مؤشرات التنمية الأساسية ويعتمد الإطار التحليلي لموضوعات النوع في سياسات التنمية البشرية على تحليلات النمو باعتبارها أداة لتحليل طبيعة التمايزات القائمة بين الجنسين ووسيلة لبناء قاعدة معلومات حول الفروق القائمة بين المرأة والرجل وتعكس الكثير من المؤشرات على مقياس النوع التمايز والاختلاف بين مجتمعات مختلفة في درجات التنمية والتغير الاجتماعي

([1]) علياء الشكري وآخرون: المرأة في الريف والحضر دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص 344-345.

([2]) إجلال إسماعيل حلمي: دراسات في علم الاجتماع الأسري، القاهرة، ب – ن، 1987م، ص 60.

وهو ما اهتمت به مؤسسات ومؤتمرات التنمية.[1] ويمثل التفاوت في الفرص بين الجنسين تحديا تنمويا في حد ذاته بما يتضمنه من عوائق تعترض إدماج مساهمة المرأة الكاملة في التنمية وما يترتب عن ذلك، سواء بالنسبة إلى المرأة نفسها أو إلى المجتمع ككل،ولكن ملاحظة هذا التفاوت أو الاعتراف به لا يكفي من الناحية العملية، بل يجب تحليله وتحديد أسبابه،ومن ثم رسم استراتيجيات قادرة على تحقيق أهداف تنموية من شأنها المساواة بين دور المرأة ودور الرجل داخل المجتمع.

وينطلق منظور "المقاربة بين النوع والتنمية" من رؤية متكاملة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، من أجل فهم آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء، والتوقعات المحددة لكل منهم. لذا يحاول هذا المنظور تحليل طبيعة مساهمة النساء ضمن محيط العمل داخل المنزل وخارجه بما فيها الإنتاج غير السلعي، كما يولي هذا المنظور أهمية لدور الدولة في تحرير النساء وخاصة في توفير الخدمات الاجتماعية الممكنة للنساء للقيام بأدوارهن المختلفة سواء منها الانتاجية أو الانجابية أو الاجتماعية أو السياسية،كما يؤكد هذا الاتجاه أيضاً على كون النساء فاعلات أساسيات في التغيير، لامتلقيات سلبيات لمساعدات التنمية .[(1)]

وتتميز مقاربة النوع الاجتماعي بالخصائص التالية :

– أنها مقاربة تنظر إلى العلاقات بين الرجال والنساء على أنها علاقات متعددة المستويات، تتبلور فيها إستراتيجيات من أجل الاستفادة من الموارد والتحكم فيها.

– تقدم المقاربة نموذجاً قابلاً للتعميم، إذ يقترح إطاراً عاماً للتحليل ويحترم الاحتياجات والإستراتيجيات المختلفة للتغيير، وفتح أفاق لتحقيقها حسب الثقافات المختلفة.

---

[1] فاتوسو، العلوم الاجتماعية وتحليلات النوع الاجتماعي، مجلة مختارات في العلوم الاجتماعية ،مجلة أفريقية – عربية، المجلد رقم (1) أكتوبر، 1999، ص 34.

(1) برنامج الأمم المتحدة الانمائى: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية البشرية للعام، 2005، ص59،60.

– أنها مقاربة ذات طابع شمولي، بما أنها تهتم بالأنظمة جميعها: التنظيم الاجتماعي والحياة الاقتصادية والسياسية.

– لا تركز المقاربة أهتمامها على جوانب الإنتاج فقط، ولا على الإنتاج المنعزل (الموارد والخدمات) بل أنها تولي أهمية خاصة لكل الأبعاد كالأسرة والمجتمع، وتنظيم الفضاءات الاقتصادية والسياسية.

– تسمح المقاربة بالتمييز بين ظروف عيش النساء (الجوانب المادية: الفقر والتعليم والصحة والأشغال المنوطة بهن ومستوي الإنتاج) بالإضافة إلى وضعهن الاجتماعي والمركز الذي يشغلنه مقارنة مع الرجال وفي الحياة السياسية والاقتصادية).[1]

تحديد المفاهيم الأساسية :

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على "إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع ، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم" . [1]

ويشير تعريف الأمم المتحدة للتنمية على أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات القومية، والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها، لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد ".[2] أما هيئة الأمم المتحدة فعرفت التنمية على، أنها مجموعة الوسائل والطرق

(*) الوافي العربي : المقاربة بين النوع والتنمية، دار رمسيس، الرباط ، 2008، ص16.

(1) فريديريك هاريسون، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة: سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1984، ص 68.

(2) حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، عام 1996 م، ص 42 .

والأساليب التي من خلالها يمكن توحيد جهود المواطنين مع الحكومات من أجل تحسين مستوى الحياة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإخراج هذه المجتمعات ومساعدتها للاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها وتطورها بقدر الإمكان.[3] كما تعرف التنمية بحسب قاموس علم الاجتماع " بأنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .....الخ ". [4]

المقاربة :

تشير المقاربة إلى محاولة التقريب بين مفهومين مختلفين من حيث المعني والمفهوم متقاربين من حيث العلاقة التي تربط بينهم.

مفهوم النوع الاجتماعي:

يعتبر مفهوم النوع من المفاهيم الجديدة التي برزت بصورة واضحة في الثمانينات من القرن الماضي، وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي كمحاولة لتحليل العلاقات والأدوار والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.

ويقابل مفهوم النوع مفهوم الجنس، والفرق بين الأثنين أن مفهوم الجنس يرتبط بالمميزات البيولوجية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة، والتي لا يمكن أن تتغير حتى أن تغيرت الثقافات أو تغير الزمان والمكان.

ورغم إن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل إلا أنه أستخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع المرأة في التنمية.

---

(3) United Nations , Social progress Economic , Development , V, N, Report , Newyork , 1956, p, 1.

(4) عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط 3، 1998م، ص 74.

مفهوم الدور:

لا ينفصل الدور في أي حالة ملموسة عن المكانة ويمثل الجانب الديناميكي لهذه المكانة، فيشير إلى سلوك الفاعل في علاقاته مع الآخرين وهو السلوك المتوقع من الأفراد عند احتلالهم مركزاً معيناً. [1]

كما عرف " لنتون " الدور الاجتماعي بأنه: مجموع الأنماط الثقافية التي ترتبط بمركز معين، وبذلك تتضمن الاتجاهات والقيم والسلوك التي يضعها المجتمع لكل فرد يحتل هذا المركز، والدور هو الجانب الديناميكي للمركز.[2]

- أسس مقاربة النوع الاجتماعي :

أن المقاربة بين النوع والتنمية تقوم على فرضية مؤداها أن هناك تمييزاً قائماً علي أساس النوع الاجتماعي في كافة المجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، لصالح الذكور في أغلب المجتمعات تقريباً، بسبب القوانين أو الدين أو الموقع الطبقي، أو البيئة الاجتماعية، أو العقلية القبلية، أو نمط الأسرة، والموروث الثقافي المتمثل في العادات والتقاليد، والتراث الديني، والتنشئة الاجتماعية، التي تلعب دوراً كبيراً في بنائه وتكوينه"[1]، ويتضح ذلك في التمييز الحاصل في كافة المجالات خاصة التعليم، أو العمل، أو الخدمات الاجتماعية الأخرى.

ما هي الأدوات والمفاهيم الأساسية التي تعتمدها مقاربة النوع؟

1- تقسيم العمل وفقا النوع الاجتماعي :

وهو ما يطلق عليه عادة اسم التقسيم الجنسي للعمل، أو بالأحرى تقسيم العمل طبقاً للنوع ويقصد به توزيع الأدوار وتقسيم العمل حسب نوع الجنس فهناك أعمال مخصصة

(1) محمد عبدالله المطوع، " التغير القيم وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات " مجلة العلوم الاجتماعية، العدد، ص343 .

(2) عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1، الأردن : دار الشرق للنشر والتوزيع، 1999م، ص 100 .

(1) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2003 م، ص 227-229.

لذكور، وأخرى مخصصة للإناث ويتم تعليم الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ومحتوي الدور لكل من الذكور والإناث يكون من خلال الإطار الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع .[2]

ويفسر هذا الاختلاف بان الأدوار يتوقف الكثير منها على البناء الاجتماعي والسياق الثقافي لكل مجتمع ذلك لأنها مكتسبة، وعلى الرغم من هذا التباين بين المجتمعات إلا أن بعض الآراء تعتبر أن هناك اتفاق بينهم فيما يخص ادوار المرأة وادوار الرجل، فالمرأة في كل المجتمعات تقريباً تقوم على العناية بالأطفال ورعاية شئون البيت، والنساء يطبعن اجتماعياً علي تنمية الأدوار وسمات الشخصية التي تؤهلن للقيام بهده الأعمال وفي المقابل فان الرجال يكون تأهيلهم لإدوار تعتمد علي الجهد العضلي للقيام بمهمات أصعب .

وهناك بعض التفسيرات تنظر للدور على أساس بيولوجي، وقد اعتمدت هذه الآراء على استخدام مصطلح الجنس والتركيز على الاختلافات البيولوجية كأساس للتميز بين ادوار الجنسين ولذلك ارتبط في أدهان بعض الدارسين دور الأنثى في عمليات الإنجاب في المقابل التحيز للذكر ودوره في عمليات الإبداع والابتكار والاتصال الثقافي داخل الجماعة.

ولقد اعتمدت هذه الآراء الأساس البيولوجي في تقسيم العمل وتوزيع الأدوار واستدلوا على هذا التقسيم من تاريخ البشرية عموماً، ويقوم الأساس النظري لكل هذه الآراء على جوهر النظرية البيولوجية الاجتماعية في اعتبار أن بقاء النوع يتوقف على عوامل موروثة تفسر التباين في الأدوار .[1]

ويعتبر عمل المرأة من المؤشرات التي تدل على مدى مساهمتها في التنمية، كما يعتبر العمل من المجالات التي تؤثر في تغيير وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، وتتفق

---

(2) عائشة محمد بن مسعود فشيكة: موضوع بعنوان " المرأة والعمل نظرة تاريخية وإطلالة على واقع المرأة الليبية " اللجنة الشعبية العامة للتدريب والتشغيل، مجلة القوى العاملة، العدد الخامس، مارس 2006، ص 60.

(1) عائشة محمد بن مسعود فشيكة،نظرية الدور المفاهيم وأبعاد التحليل، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد(12)، 2009م ص172-173.

أغلب الدراسات على أن الاتجاهات الاجتماعية نحو عمل المرأة تتعدد بين النظرة التقليدية لدور المرأة والاعتراف بدورها في الإنجاب والعمل المنزلي دون الاعتراف بحقها في العمل.[2]

وقد أوضحت الكثير من الدراسات أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في أغلب المجتمعات النامية ومن ضمنها العربية ولا سيما الريفية بأنها لا تنال التقدير الكافي إضافة لعدم احتسابها من ضمن الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب الحصول على أجر اقتصادي مقابل تأديتها لهذه الأعمال .[3]

2- ادوار النوع الاجتماعي:

- إن التعرف على تقسيم الأدوار بين النساء والرجال أول وسيلة لإظهار وتوضيح الأعمال والأدوار التي يؤديها النساء والرجال في مجتمع ما، أو في بيئة معينة والتي تحددها ثقافة المجتمع وتقاليده وعاداته، وتعتبر أدوار النوع من بين المتغيرات الرئيسية التي اتضحت نتائجها في الحياة الاجتماعية وتحديداً دور المرأة ودور الرجل والمكانات المرتبطة بهذه الأدوار التي يمكن وصفها **(بأدوار النوع)** وتعتبر التحليلات القائمة على النوع أداة عملية التحليل التمايزات القائمة بين الجنسين . [4]

- إن الأدوار بين الجنسين تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى ويفسره الاختلاف بأن الأدوار يتوقف الكثير منها على البناء الاجتماعي والسياق الثقافي لكل مجتمع أي أنها مكتسبة، وقد قدمت الدراسات الانثروبولوجية الكثير من المعلومات عن التباين في الأدوار على أساس الجنس وأكدت نتائجها أنه في بعض

(2) عائشة محمد بن مسعود فشيكه ، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي ، دراسة ميدانية تقويميه لمراكز التنمية الريفية في المشروعات الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية سابقاً، جامعة طرابلس، 1996م. ص 134 .

(3)عصام نور ، دور المرآة في تنمية المجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 2006 م ص 43 .

(4) تقرير التنمية البشرية، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهيئة الوطنية للمعلومات، ليبيا1999، ص5 .

المجتمعات يقوم كل من الذكور والإناث بالأدوار نفسها في حين يتوقع من مجتمعات أخري أن يقوم كل منهما بأدوار مختلفة تمام الاختلاف.[1]

– وكما تتباين الأدوار بين المجتمعات فإنها قد تتباين عبر الزمن داخل المجتمع نفسه وهذا يفسر ما حدث من تغير في المواقف والاتجاهات والقيم المرتبطة بدور المرأة ودور الرجل، حيث أن التطبيع الاجتماعي على أداء الأدوار يرتبط بالبناء الاجتماع والنظم السائدة فيه وخاصة النظام الأسري والاقتصادي وما يحدث من تغيرات في إطارها.

– وعلى الرغم من هذا التباين بين المجتمعات إلا أن بعض الآراء تعتبر أن هناك حدودا لهذا التباين بمعني أن هناك اتفاقا بينها فيما يخص أدوار المرأة وأدوار الرجل فالمرأة في كل المجتمعات تقريباً تقوم على العناية بالطفل ورعاية شئون البيت، والنساء يطبعن اجتماعياً على تنمية الأدوار وسمات الشخصية التي تؤهلهن للقيام بهذه الأعمال.[2]

3- الحالة الوضعية :

ويقصد بها تحليل الحالة التي تعيش عليها النساء ووضعيتهن من الأدوات التي تستخدمها مقارنة النوع وعلاقات الرجال والنساء في المجتمع.

4- الحاجات العملية والحاجات الإستراتيجية :

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على احتياجات الرجال والنساء كنتيجة لمكانتهم الاجتماعية الناتجة هي الأخرى عن صفات النوع الاجتماعي الخاصة بهم، و بعبارة أخرى، فان للرجل كما للمرأة، بعض الاحتياجات المرتبطة أساسا بأدوار النوع الاجتماعي المحددة لهما ضمن مجتمعهما.

أ- **الحاجات العملية:** يسهل تعريفها لأنها تمثل الاحتياجات الأساسية والأولية للغالبية العظمى من الناس، مثلاً الغداء، السكن، الصحة، الأمن وهده الحاجات تمكن المرأة من القيام بدورها تجاه نفسها وأسرتها ومجتمعها.

(1) بيت هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفي الشعبيني، دار المريخ، السعودية، 1989، ص 324.

(2) بيت هس وآخرون : علم الاجتماع ، ترجمة محمد مصطفي الشعبيني مرجع سابق ذكره، ص 339 .

ب- الحاجات الإستراتيجية : وهي حاجات لا تتحقق إلا على المدى البعيد، وتتطلب، تضافر الجهود الحكومية والمنظمات الدولية الأهلية .

5- معالجة الاحتياجات الإستراتيجية :

- تصحيح المفاهيم التقليدية التي ترتكز علي ادوار خاصة بالمرأة وادوار خاصة بالرجل.
- أتاحه الفرصة للمرأة للحصول علي التعليم و المشاركة السياسية والاقتصادية.
- إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- سن وتنفيذ القوانين التي تضمن المساواة والعدالة للمرأة.
- توفير فرص عمل متساوية للنساء والرجال وتوفير التدريب والتأهيل اللازم كي يسمح للمرأة بالحصول على الوظائف في قطاع العمل المنظم وإتاحة الفرص للترقي الوظيفي والوصول إلى مراكز صنع القرار.
- تشجيع حصول المرأة على كل أنواع المعرفة بما في ذلك التكنولوجيا الصناعية وخدمات الإرشاد.
- تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار السياسي وتولي المناصب القيادية.
- تنشيط تبادل الخبرات النسائية في المجال الاقتصادي مع الدول ذات التجارب الناجحة.
- دعم مشاريع المرأة في القرى والاستفادة من الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار في المشاريع التي توفر فرص عمل.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التسويق ودعم الدور الاقتصادي للمرأة ومشاركتها الفعالة في التنمية الاقتصادية.
- إعداد وتنفيذ برامج ثقافية تسهم في تعزيز ثقة المرأة بنفسها وتمكنها من اقتحام مجالات العمل الملائمة لها وبشكل خاص في الوظائف القيادية.

- السياق التاريخي لظهور مقاربة النوع :

أولاً : علي المستوي الدولي :

- يرتبط الطرح الفكري لحقوق المرأة تاريخياً ببعض التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تغير الوضع الاجتماعي للمرأة، فالمطالبة بحقوق المرأة في المجتمعات الغربية يعود تاريخها إلى الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وانتشار الحركات النسائية المؤيدة لهذه الحقوق.[1]

- على الرغم من أن تعقُّب بدايات الحركات النسوية أمر ليس باليسير، ولا يمكن إرجاعه إلى زمن محدد، ولكن يمكن القول بأنها بدأت في القرن التاسع عشر، حتى صيغ مصطلح النسوية لأول مرة في العام 1895م ليعبر عن تيار ترفده اتجاهات متعددة، ويتشعب إلى فروع عدة.[2]

- إن الحركات النسوية بمختلف اتجاهاتها، الليبرالي، والماركسي المتطرف، والوجودي، وما بعد الحداثة، تندد بالطرق الاضطهادية التي تتعرض لها النساء، وتحتفي بالطرق المتعددة التي استطاعت من خلالها بعض النساء التغلب على الأنظمة المكبلة لها، والحصول على حقهن في تقرير المصير. وللحركة النسائية هدفان أساسيان هما:

أ- التركيز على هوية النوع الاجتماعي (الجندر) وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة .
ب- تشجيع ومشاركة المرأة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ويمكن القول بأن الحركات النسوية بمختلف اتجاهاتها وتياراتها، وقد لعبت دوراً هاماً في تغيير أوضاع النساء علي مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالهدف

(1) عائشة محمد بن مسعود افشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، بنغازي، دار الكتاب الوطنية، 2004م، ص2.

(2) ليندا جين شيفر د:ترجمة يمني طريف الخولي: أنثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية، علم المعرفة، الكويت 2004، ص11 .

من تحرير المرأة بالنسبة للحركات النسوية هو تحقيق مزيد من المساواة بين الرجال والنساء وزيادة مشاركة المرأة في ميادين العمل على كل المستويات، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ هذه الحركات إلى جماعات الضغط لتوجيه نشاطاتها نحو إحداث التغييرات المطلوبة في التشريعات الخاصة بالمساواة في العمل، والأجرة، واتخاذ القرار والقضاء على التفرقة العنصرية بين الجنسين.[3]

– على الرغم من عدم وجود تعريف أو مفهوم واحد للنسوية، يمكن القول بأنها مجموعة أفكار مترابطة لحركة اجتماعية، أو موقف اجتماعي يهدف إلى التغيير، وهي في مجملها معنى واسع يرتكز على المطالبة بحق المرأة السياسي والقانوني، وحق الاستقلال الجنسي، وحق تساوي الفرص، وحق تقرير المصير **(الحق بالإجهاض واستخدام موانع الحمل)**.

– تكثيف التركيز على تغيير أدوار النساء التقليدية، وتغيير العلاقات بين الجنسين في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية، وعلى المستوى الشخصي من ناحية أخري، كما أن هذا المنحى يركز على عدم العدالة بين الجنسين في كل صورها سواء كانت دينية أو طبقية أو غيرها . [1]

– أدى النضال النسوي في أوربا وأمريكا إلى دخول الخطاب حول المرأة والمساواة في الخطابات والمحافل الدولية، إقرار يوم 8 مارس من كل سنة يوم عالمي للمرأة، كما اعتبرت سنة 1975 سنة دولية للمرأة وأعقب ذلك إعلان العشرية 1971–1981 " عقدا دوليا للمرأة "الذي تبنى العناوين الرئيسية التالية: المساواة، التنمية، السلام إلى جانب مواضيع أخرى مثل الصحة والتعليم والعمل .

(3) سعاد ناجي الزريبي: العنف ضد النساء، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه "منشورة" 2008، ص46.

(1) هند أحمد سالم الأحمر: الحركات الاجتماعيّة المعاصرة ودورها في التّغيّر الاجتماعي، "رسالة ماجستير غير منشورة "جامعة طرابلس، كلية الآداب ، 2008م، ص108.

ثانياً: دور الحركات النسوية في تحرير المرأة العربية:

– "أما علي الصعيد العربي فقد بدأ الطرح الفكري والدعوة إلى تأكيد حقوق المرأة مع بداية النهضة العربية الحديثة وقد كان لاتصال الشرق بالغرب تأثيره على أراء بعض المفكرين العرب في الدعوة إلى تحرير المرأة والمطالبة بحقوقها في التعليم في العمل".[2]

– لقد امتدت أثار الفكر النسوي إلى العالم العربي، وتميز هذا الأخير بكون بعض المثقفين من الرجال العرب هم من رفعوا شعارات النضال النسوي، حيث بدأت مع تناول الخطاب العربي الحديث لمسألة تحرير المرأة وذلك لأن النساء العربيات في هذه الحقبة من التاريخ كن سجينات المجتمع التقليدي الوصاية والأمية، باستثناء البعض منهن مثل: **هدى الشعراوي** في مصر و**نصيرة زين الدين** في لبنان.

– تعتبر آراء هؤلاء المثقفين ممن رفعوا شعارات النضال النسوي أمثال، **رفاعة الطهطاوي** و**قاسم أمين** في مصر **وبطرس البستاني** في سوريا وبعد ذلك **محمد فريد سيالة**، في ليبيا من أشهر الآراء التي نادت بحق النساء في الحصول على التعليم كطريق للخروج من الواقع المتخلف .[1]

– أن الحركات النسوية في الوطن العربي، قد بدأت متأخرة بعض الشيء عن الحركة النسائية التي نشأت في الغرب، فالمرأة العربية انخرطت بعد الاستقلال بقوة في التعليم بكل مراحله بما فيها الجامعي، إلا أن القيم المحافظة السائدة اجتماعياً كانت بالمرصاد لخروج المرأة فلم يُقبل خروجها للعمل إلا بشروط كان على رأسها التأهيل العلمي العالي أو المتوسط على الأقل، على أن يكون العمل في مجالات محدودة ومقبولة اجتماعياً، تتميز بكونها امتداداً لنشاطات المرأة التقليدية في المنزل وداخل الأسرة، كالتعليم والصحة.

---

(2) عائشة محمد بن مسعود افشيكة: المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، بنغازي، دار الكتاب الوطنية، 2004م، ص2.

(1) سعاد ناجي الزريبي: العنف ضد النساء، معهد الدراسات العربية ،جامعة الدول العربية،القاهرة، رسالة دكتوراه "منشورة" 2008، ص،45،46.

– رفضت نساء العالم الثالث تبني فكرة المعاملة المتساوية بين الجنسين، وكذلك مبدأ تكافؤ الفرص بينهما تلك التي تنشدها النسويات في الغرب، حيث تبنت نساء العالم الثالث مفهوم الهوية الجنسية ورفض أية أيديولوجية قائمة فقط على أساس التقسيم الجنسي، ولذلك فإن النسوية في المجتمعات يجب أن تكون أيديولوجية كاملة وشاملة.

– تصدي الفئات المستنيرة من النساء للآراء المحافظة والممارسات التقليدية المفروضة عليها وإلزامها باحترام التقاليد التي تلعب دوراً هاماً في تكريسها كقوة محركة للأوضاع الاجتماعية تدفع بالمجتمع في حركة تطوير ذاتية مستمرة ".[2]

– ظهور الاتجاه النسوي الذي يمثل بعض من النساء المتفقات اللاتي يطرحن قضية تحرير المرأة كقضية اجتماعية ويظهر من الأدبيات التي تمثل هذا الاتجاه طرح قضايا المرأة من خلال تصورات النساء المثقفات ودعواتهن إلى تحرير المرأة كالدعوة التي نادت بها، **نوال السعداوي** بتكوين حركة نسائية سياسية عربية لها استقلالها ولها قوتها الذاتية النابعة من النساء العربيات أنفسهن، كما يظهر هذا الأساس النظري النسوي في كتابات **فاطمة المرنيسي** وتحليلها لوضع المرأة انطلاقاً من الواقع ومن التراث الإسلامي.[3]

ومما لا شك فيه أن هناك عدة تغييرات جذرية ومهمة طرأت على واقع المرأة العربية الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وأن السمة الرئيسة بالنسبة للتغيرات التي حصلت على واقع المرأة هو التغير في الأدوار التي تقوم بها، حيث أصبحت المرأة العربية تشغل مواقع لم تكن متاحة لها سابقاً، ودخلت الحياة العامة بكافة مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة في مختلف مجالات الحياة.

(2) زهير حطب ، مكي عباس الطاقات النسائية العربية ، قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحولها الشخصية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ،1987 ، ص 39 ،

(3) ثريا عبيد، الاستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية: الخيار الثالث، بحث مقدم في مؤتمر التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات، مساهمة المرأة العربية في التنمية، القاهرة، 1990، ص 283.

– الجهود الدولية في سبيل معالجة التمييز ضد المرأة في المشاركة في التنمية:

إن قضية المرأة لم تعرف طريقها للمحافل الدولية الا بعد تجنيد المجتمع الدولي الناشئ في أوربا وأمريكا حيث كان هذا المجتمع يتأسس من خلال القضايا التي يؤسسها ويعمل على مناصرتها وربما وجب الوقوف في هذا السياق على بعض الوقائع المؤسسة التي أنبثقت كارهاصات تاريخية تبشر بوضع جديد للمرأة ومنها مايلي:

– انعقاد المجلس العالمي للنساء وهو أول منظمة نسوية دولية في عام1888.

– الإقرار بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء في ميثاق الأمم المتحدة 1945 وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، واتفاقية المساواة في الأجور 1951، وميثاق الحقوق السياسية للمرأة 1952.

– منذ العقد الأول للمرأة (1985–1975)، بدأت الحكومات تهتم بأوضاع المرأة في كافة المجالات وتعمل على تحسينها، وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة، واستهدفت العقود الماضية في معظم البلدان التوسع في نطاق الخدمات الاجتماعية ومرافق البنية الأساسية وتوسيع نطاق التماسك الاجتماعي والمزيد من التحسينات في كافة جوانب الرفاهة الاجتماعي.[1]

– أكد المؤتمر العالمي الثاني للمرأة (كوبنهاجن 1980) تنفيذ خطط العمل التي وضعت في مؤتمر المكسيك مكرسا الجهود في إنهاء التمييز والتفرقة بين المرأة والرجل، وفيما بين النساء أنفسهن حسب العرق والدين والحالة الاجتماعية والاقتصادية. حيث عملت معظم البلاد في العالم على وضع قانون يحمى المرأة من ضرر التمييز والتفرقة وعلى إيقاف جميع صور التفرقة والتمييز والتهميش للمرأة.

– مع بداية العقد الثاني للمرأة، الذي دشن بمؤتمر الأمم المتحدة في نيروبي عام 1985م شاع مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية، وينطلق هذا المنظور من رؤية متكاملة

(1) برنامج الأمم المتحدة الانمائى: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص 60–59.

للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل فهم آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم.[1]

وكنتيجة لذلك فقد تبنت الدول العديد من السياسات والأهداف الجديدة ، وذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات كمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام 1995م.

حيث ناقشت هذه المؤتمرات قضايا المرأة مبرزة أهمية دورها في التنمية ومؤكدة على أهمية المساواة بين الجنسين في عملية التنمية .

كما توجت جهود الأمم المتحدة الرامية لصياغة رؤية تكاملية للتنمية المستدامة بتوقيع عدد 189 دولة من دول العالم على أهداف اللألفية والتي كان من ضمن أهدافها تحسين وضع المرأة في كافة الجوانب والقضاء على التمييز القائم على أساس النوع.

وقد ساهمت هذه اللقاءات الدولية في زيادة الوعي بأهمية المشاركة بين الجنسين في التنمية خاصة بعد ما تم أدراك أن الإنسان هو هدف التنمية وسيلبتها، وبذلك انتقل التركيز من البعد الاقتصادي إلى البعد التكاملي للتنمية، وهذا أدي لإيجاد فهم جديد لقضايا التنمية شمل قضايا العدالة الاجتماعية وتوفير الاحتياجات للسكان وتوسيع الخيارات أمامهم بشكل متكافئ لا يقوم على أي شكل من أشكال التمييز.

عليه فقد نجحت المؤتمرات الدولية في أدراج قضايا النوع والمساواة بين الرجل والمرأة على المستوي العالمي وربطه بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن تقارير التنمية البشرية الصادرة من الأمم المتحدة قد ساهمت في زيادة الاهتمام بقضايا الحياة ومشاركتها في التنمية.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، نفس المرجع السابق ص59.

المراجع والمصادر :

(1) إبراهيم لاباري: محاضرات السداسي السادس، مسلك علم الاجتماع، مجزوءة النوع الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، اكادير،2011م.

(2) إجلال إسماعيل حلمي: دراسات في علم الاجتماع الأسري، القاهرة، ب – ن،1987م.

(3) بيت هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفي الشعبيني، دار المريخ، السعودية ، 1989م .

(4) ثريا عبيد، الإستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية: الخيار الثالث، بحث مقدم في مؤتمر التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات، مساهمة المرأة العربية في التنمية، القاهرة، 1990م.

(5) حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، عام 1996م.

(6) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2003م.

(7) سعاد ناجي الزريبي: العنف ضد النساء، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه " منشورة " 2008.

(8) عائشة محمد بن مسعود فشيكة، نظرية الدور المفاهيم وأبعاد التحليل، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد(12)، 2009م .

(9) عائشة محمد بن مسعود فشيكة : " المرأة والعمل نظرة تاريخية وإطلالة على واقع المرأة الليبية " اللجنة الشعبية العامة للتدريب والتشغيل، مجلة القوى العاملة ، العدد الخامس، مارس 2006م .

(10) عائشة محمد بن مسعود افشيكة: المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، بنغازي، دار الكتاب الوطنية، 2004م.

(11) علي الهادي الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة طرابلس، 1999م.

(12) علياء الشكري وآخرون: المرأة في الريف والحضر دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.

(13) عبدالهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط3، 1998م.

(14) عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1، الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 1999م.

(15) محمد عبدا لله المطوع، " التغير القيم وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات " مجلة العلوم الاجتماعية.

(16) عصام نور، دور المرآة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006م.

(17) هند أحمد سالم الأحمر: الحركات الاجتماعيّة المعاصرة ودورها في التّغيّر الاجتماعي، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة طرابلس، كلية الآداب، 2008م.

(18) فاتوسو، العلوم الاجتماعية وتحليلات النوع الاجتماعي، مجلة مختارات في العلوم الاجتماعية، مجلة أفريقية – عربية، المجلد رقم (1) أكتوبر، 1999م.

(19) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية البشرية للعام، 2005.

(20) فريديريك هاريسون، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة: سعيد عبدالعزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1984.

(21) ليندا جين شيفرد: ترجمة يمني طريف الخولي: أنثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية، علم المعرفة، الكويت 2004م.

(22) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005م .

(23) تقرير التنمية البشرية، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهيئة الوطنية للمعلومات، ليبيا، 1999م .

المراجع الأجنبية :

(1) ''Violence Against Women ; An Issue ، Gate. 1997، Johnson
، D، Gender Action I(u) : 1-4 Washington،of Human in Development
، : office of Women in Development،C ، united States Agency for
International. Development

(2) United Nations , Social progress Economic , Development , V,
N, Report , New work , 1956, p, 1